الخطبة الثانية (*)

﴿ من خطبنا في الديار السورية ﴾

وهي من الخطب السياسية

أيها الاخوان الكرام

اقترحتم علي ان أقول شيئا في الدستور والاجتماع وماذا عسى ان أقول في موضوع قد تبارى فيه الخطباء الكثيرون من قبل فلم يدعوا لمن بعدهم مقالا ، ولم يغادروا لمن تأخر عنهم متردما ، فرب فكر فيه أريد ان ألقيه عليكم ، فيخطر في بالي انه قد ورد على مسامعكم ، ودار في مجامعكم ، فيقف الفكر ، ويتلعثم اللسان ، ولكنني لم أحضر تلك المجامع ، ولم أسمع شيئا من تلك الاقوال ، فاذا قلت شيئا ماقيل من قبل ، فلي فيه شيء من العذر ، ورب مكرر يحلو ، ورب إعادة ، فيها افادة ،

المراد من الدستور ان يكون حكم الامة كأن تديره يد من مختارمن أفرادها ، لا يد رئيس يستبد فيه برأيه ، ويتصرف فيها بهواه وارادته ، وان استبداد شخص واحد بأمة كبيرة لمن أعجب أمور البشر في طور الجهل والانحطاط

أتدرون ما هي القاعدة النظرية التي يبني عليها المستبدون هيا كل سلطتهم الجائرة ؟ هي ان الامة كالمجنون أو السفيه أو الولد القاصر الذي لا يحسن التصرف في ملكه فلا بد له من وصي يقوم بمصالحه ، وولي يتولى تدبير أموره !!!

---

*) بعد وصولنا الى طرابلس جاء أمير الالاي عبد الحميد بك وكيل قومندان موقع طرابلس العسكري مع وفد من اعضاء جمعية الاتحاد والترقي ودعونا لزيارة نادي الجمعية فذهبنا معهم وهناك اقترحوا ان نلقي عليهم خطابا في الدستور والاجتماع فارتجلنا خطابا نثبت هنا ماتذكر من مسائله ولعله معظم كلياتها ولا نزيد شيئا الا ان يكون في العبارة كزيادة السجع دون جوهر المعنى

هذه النظرية باطلة من عدة وجوه ولكنهم يحقونها بالقوة : هل يمكن ان تكون الامة كلها جاهلة أو سفيهة كالطفل أو المجنون فلا يوجد في سوادها الكثير أفراد يصلحون لتدبير أمرها ، وإقامة العدل والنظام فيها بالشورى دون هوى الرئيس ، ويكون ذلك الرئيس الذي يدعي حق الوصاية عليها ، والولاية على جميع مصالحها ، هو الحكم العدل ، والعاقل الرشيد ، يأخذه عن آبائه بحق الارث ، كما يرث عنهم الولاية والملك ، ؟

كلا إن ذلك أمر غير معقول ، وحكم استبدادي غير مقبول ، المشاهدة تنقضه ، والتاريخ يفنده ، فقد قرأنا في سير الغابرين ، ورأينا في حال الحاضرين ، ان اكثر الملوك والامراء المستبدين هم أعرق أفراد أممهم في الجهل ، وأوغلهم في أفن الرأي ، وأشدهم فسادا في الارض ،

أي قاض من قضاة العدل حكم بجنون الامة أو سفهها ، ووجوب نصب فرد من الافراد وصيا عليها ؟ أي شرع يبيح للوصي ان يتصرف في حال السفيه أو القاصر تصرف المالك في ملكه ، ولمن كان في وصايته كثيرون ان يتبع في معاملتهم هواه ، فيمنع بعضهم من حقه ، ويعطي الآخر مالا يستحقه ، كما هو شأن الملوك والامراء المستبدين ؟!

ألا ان هؤلاء الادعياء في وصايتهم ، المعتدين في ولايتهم ، ليسيئون التصرف في ملك الامة وفي سياستها ، فهم قد جعلوا انفسهم أوصياء عليها بالقوة القاهرة ، وبالقوة القاهرة يمنعونها من التصرف معهم ومشاركتهم بالرأي ، بل يحولون بينها وبين معرفة ما تملك ، وما لها من حق الرأي والتصرف ، لتبقى عالة عليهم ، راضية ببقاء الامر فيهم ، ولهذا يمقت المستبدون العلم ويقاومونه اشد المقاومة ، وقد رأيتم ذلك في انفسكم فقد كنتم منذ اشهر تحرقون كتب العلم ، أو تدفنونها في حنادس الليل تحت الارض ، خوفا من زبانية الاستبداد أن تدمر على بيوتكم فتراها ، فتنزل العقاب الشديد بمن اقتناها ، على انهم كانوا يعاونون الذين يهربون السلاح ، ويساعدون الاشقياء على إفساد الامن وهضم الحقوق ، فقد كان كل ذنب مباحا أو متساهلا فيه عند حكومتنا الماضية الا ذنب العلم واقتناء الكتب والصحف الحرة ، التي كانوا يعبرون فيها بالاوراق المضرة ،

لماذا ؟ لانهم يعلمون ان الامة اذا عرفت حقوقها ، يوشك ان تجتمع فتطلبها من طريقها ، واذاً يحرمون من التمتع بذلك السلطان المطلق ، والتصرف بتلك القناطير المقنطرة ، فقد قال حكيمنا السيد جمال الدين الافغاني : العاقل لا يظلم ولا سيما اذا كان امة

ما هو الطريق الذي تسلكه الامم لاسترجاع حقوقها المغصوبة من الملوك المستبدين ؟ ألا إنه لهو الاجتماع والتعاون : الاجتماع الذي تسوق اليه المعرفة ، والتعاون الذي يدعو اليه الشعور بالحاجة ، ومن هنا ننتقل الى الكلام على الاجتماع والجمعيات

الاجتماع على الحق قوة لا تعلوها قوة ، بهذا قد جرت سنة الله في خلقه وقد ورد في الحديث الشريف « يد الله على الجماعة » وهذا أبلغ تمثيل لعظمة هذه القوة ، وأي شيء أعظم قوة ممن كانت كلاءة الله ظلا ممدودا فوقهم ، وسنته في النجاح صراطا مستقيما أمامهم ، ألا ترون أن الحكام المستبدين يطاردون الجمعيات ، ويخافون منها ما لا يخافون من الجيوش المنظمة ، والاساطيل المدرعة ، لعلمهم ان الحق لا يغالب اذا وجد نصيرا . قال الاستاذ الامام « إنما بقاء الباطل في غفلة الحق عنه »

ماذا أقول في بيان قوة الجمعيات ؟ هي التي قوضت حصون الظلم ، ودمرت هيا كل الاستبداد ، وحررت الامم والشعوب من العبودية ، وشيدت فيها صروح العلم والمدنية ، وليس الشاهد والدليل على هذا ببعيد عنكم وانتم الآن في نادي شعبة للجمعية التي أسقطت سلطة الاستبداد في المملكة العثمانية ، وأدالت منها سلطة دستورية شورية ،

أرأيتم لو أن أحدا همس في آذانكم قبل ثلاثة أشهر وأنتم تئنون من ذلك الظلم الفاحش قائلا : ان نفرا من اخوانكم العثمانيين لا يتجاوزون عدد الانامل يجتمعون في حجرة لهم نوافذها مغلقة ، وستورها مسبلة ، يتخافتون بينهم في تدبير الحيل ، واتخاذ الوسائل ، لتقويض هيكل تلك السلطة الاستبدادية ، التي أوشكت ان تقضي

على الدولة العلية ، وإعادة الدستور العثماني ، وإحياء القانون الاساسي ، فما هو رأيكم في هؤلاء المجتمعين ؟ ألا يقول اكثركم انهم مجانين (مجانين مجانين) بلى ولكن قد علمتم الآن علم اليقين ان هؤلا النفر هم الذين قوضوا تلك السلطة الظالمة ، وقضوا عليها قبل أن تقضي هي القضاء الاخير على الدولة العلية ، فما الذي أقدر ذلك العدد القليل ، على إسقاط حكومة مؤيدة بجيش عظيم ، ومال كثير ، وألوف كثيرة من الاعوان والانصار ، القابضين على زمام الاحكام ، كانت ترتعد من ظلمهم الفرائص ، وتضطرب لتصور استبدادهم القلوب ؟ أليس هو الاجتماع للمطالبة ، والتعاون على استبدال العدل بالظلم ، ؟ بلى ولو كان أولئك الانصار الاخيار من اليائسين ، كما كان اكثر العثمانيين ، لما نالت الامة العثمانية هذا النصر المبين ، الذي كان موضع إعجاب الناس أجمعين ، حتى قال كثير من ساسة أوربا وكتابها انه لم يسبق له نظير في تاريخ البشر ، لان المعهود في التاريخ أن هذه الغاية لا تنال الا بعد ثورات داخلية ، وحروب أهلية ، بين أنصار الاستبداد والظلم ، وطلاب الدستور والعدل .

الآن قد خطر في بال كثير منكم اننا قد نلنا هذا النصر بسيوف جيوشنا ، لا بتدبير أفراد من جمعياتنا ، نعم اننا لولا جيشنا الباسل لما عملنا الآن شيئا ، ولكن لا ننسى أن جيشنا قد كان منذ كان حامي السلطة الاستبدادية ونصيرها ، وعونها على قهر الامة وتدميرها ، فما عدا مما بدا ؟ أليس قد انحد بعض ضباطه اهل العرفان والحمية ، بأولئك المجاهدين في سبيل العدل والحرية ، فكان العلم والرأي ، هما القائدين للجيش ؟ بلى

الرأي قبل شجاعة الشجعان هو أول وهي المحل الثاني

نلنا الحرية والدستور وأصدر قاضي محكمة الاجتماع العليا حكمه ببطلان تلك الوصاية الاستبدادية ، والولاية القهرية ، واثبات رشد الامة وأهليتها للقيام بشؤونها والتصرف في ملكها ، ولكن هل رشدت الامة حقيقة وصارت أهلا للتصرف النافع ، الذي تحفظ به المصالح ؟ إن الحكم الصحيح في شأن الامة العثمانية عسير جدا . فانها على اختلاف شعوبها في الاجناس واللغات والاديان والمذاهب متفاوتة تفاوتا عظيما

في التربية والتعليم اللذين يؤهلان الامم للحرية والحكم الدستوري فتكون دستورية بطبيعتها لا مقودة الى الدستور بالسلاسل

إن مجموع الترك أرقى في هذه التربية من مجموع العرب، والاروم أرقى من الاكراد والاستانة والولايات الاوربية، أرقى من الولايات الآسيوية، وولايات سورية وسط بين ولايات أوربا وبين العراق والحجاز واليمن، واننا نرى الاستعداد في سورية ضعيفا فماذا نقول فيما دونها، فكرنا كثيرا ونحن في مصر لنختار من كل مدينة في سورية أفرادا من الاحرار الشجعان ليؤلفوا لنا شعبا لجمعية الشورى العثمانية فلم نعثر في أكثر المدن على من تثق بقبوله لدعوتنا، ودخوله في جمعيتنا، دخل في الجمعية رجلان من أهل بيروت كل منهما صديق للآخر ولم يكاشف احدهما الآخر بذلك الا بعد إعلان الدستور، وناهيكم بجرأة أهل بيروت

ان العاقل الراشد اذا منع التصرف في ماله بالقوة القاهرة وطال عليه الزمن وهو لا يعمل ثم أبيح له العمل وهو غير متمرن عليه يحار في كيفية التصرف ولا يسهل عليه ان يجري فيه على طريق السداد . وقد اهتدى الى هذا المعنى أحد أغنياء بلادنا العقلاء (المرحوم محمد باشا المحمد) فقسم ثروته الواسعة في حال حياته بينه وبين أولاده ليتمرنوا تحت مراقبته على إدارة تلك المزارع والضياع لئلا تفاجئهم الثروة فيعوزهم حسن إدارتها وحفظها، وغفل عن ذلك كثير من الاغنياء فلم يأذنوا لاولادهم بالتصرف في ادارة ثروتهم ولا بالتمتع بما تستشرف له نفوسهم منها، فلم يلبث أولئك الاولاد بعد موت والديهم إلا قليلا، حتى أضاعوا جميع ما تركوه لهم إسرافا وتبذيرا، كما رأينا وشاهدنا في مصر كثيرا، واذا كانت ادارة الثروة الشخصية لا تصلح الا بالعلم والتمرن مما فكيف تكون ادارة الممالك وسياسة الامم ؟

لا يعجلن أحد بالاعتراض على هذا الكلام فيقول انه مؤيد للحكومة المطلقة التي اراحنا الله من شرها، ومعارض للحكومة الدستورية التي امتلأت القلوب رجاء في خيرها، معاذ الله أن أحتج لتلك الحكومة الظالمة بكلمة وأنا أعلم انها لو بقيت سنة أو سنتين ولم ينجح الاحرار بالوسيلة التي أخذوا بها في هذا العالم لوقعت الامة

والدولة في خطر لا تؤمن عاقبته ، وإنما قلت ما قلت آنفا لانبه الافكار الى حقيقة حالنا وما يجب علينا في هذا الطور الجديد

الامة العثمانية في مجموعها مستعدة للحكم الدستوري فان فيها من الاحرار المرتقين في المعارف والاخلاق من جميع الشعوب من يرجى ان يقوم بهم هذا الحكم خير قيام ، ويؤمن عليه من عدوان الاستبداد ، ولكن ضعف استعداد الامة في كثير من البلاد يحملهم مشاق كثيرة في إقامة العدل ، واصلاح حال الملك ، ومقاومة كيد المتقهقرين ، أعوان المستبدين الظالمين ،

لا تظنوا ان الاحرار الكرام الذين نلنا الدستور بسعيهم كانوا غافلين عن هذا ، كلا إنهم قد أعدوا له عدته فأخذت جمعية الاتحاد والترقي على نفسها ان تكفل الدستور الذي كانت قابلة ولادته وأمه ومرضعه الى أن يبلغ أشده ويستوي ، فانشأت لها شعبا ولجانا في كل مركز من مراكز الولايات والألوية والاقضية في المملكة ، وجعلت لها أندية سياسية اجتماعية ولها في ذلك مقصدان :

المقصد الأول مراقبة الحكومة في سيرها لاجل ان تنفذ الشريعة والقوانين في دائرة الدستور ، ويحفظ الامن ويقام العدل بقدر الاستطاعة والإمكان . والمقصد الثاني نفخ روح الحياة الدستورية في الامة وتحبيب الحرية اليها بايث الآراء والافكار النافعة فيها بالخطب والمحاورات ، وحثها على التربية الملية والتعليم العصري الذي يجعلها أمة دستورية بالطبع ، تأبى الاستبداد وتنفر منه كما تنفر من الاسقام والادواء . فحيا الله جمعية الاتحاد والترقي ، وانه يجب على الامة كلها ان تساعدها في سعيها فانه لا حياة لنا الا بالتربية الملية وتعلم الفنون العصرية . . .